النفوذ الصيني الناعم في غرب أفريقيا: الأدوات، الأبعاد، والتداعيات

(2025-2013)

China's Soft Influence in West Africa: Tools, Dimensions, and Implications

(2013-2025)

إعداد

د. محمد إدريس عبد العزيز
أستاذ العلوم السياسية، جامعة طبرق
الباحثة: تهاني عمران أمحمد
بكالوريوس العلاقات الدولية والدبلوماسية (الجامعة الليبية الأوروبية المتحدة)

الملخص:

تتناول هذه الدراسة توظيف الصين للقوة الناعمة في غرب إفريقيا كجزء من استراتيجيتها لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة. تُبرز الدراسة تطور أدوات القوة الناعمة الصينية، التي تشمل التعليم، الإعلام، الثقافة، والتعاون التنموي، وكيف تساهم في إعادة تشكيل توازنات النفوذ في ظل تنافس دولي متزايد. كما تركز الدراسة على التحديات التي تواجه بكين في بيئة سياسية واجتماعية معقدة، وتأثير ذلك على مستقبل العلاقات الصينية الإفريقية. النتائج تشير إلى أهمية التكيف مع السياقات المحلية وتطوير سياسات شفافة ومرنة لضمان استدامة الحضور الصيني.

الكلمات المفتاحية:

القوة الناعمة، الصين، غرب إفريقيا، السياسة الخارجية، التنافس الدولي، التنمية المستدامة، النفوذ السياسي.

China's Soft Influence in West Africa: Tools, Dimensions, and Implications

(2013-2025)

Dr. Mohamed Idris Abdel Aziz

Professor of Political Science, University of Tobruk

Tahani Omran Amhamed

Bachelor's in International Relations and Diplomacy

(Libyan European United University)

Abstract:

This study examines China's use of soft power in West Africa as part of its strategy to enhance its political and economic influence in the region. It highlights the evolution of China's soft power tools, including education, media, culture, and development cooperation, and how they contribute to reshaping the balance of influence in the face of growing international competition. It also focuses on the challenges facing Beijing in a complex political and social environment and the impact this has on future Sino-African relations. The findings highlight the importance of adapting to local contexts and developing transparent and flexible policies to ensure the sustainability of China's presence.

Keywords:

Soft power, China, West Africa, foreign policy, international competition, sustainable development, political influence.

المقدمة:

شهدت العلاقات الصينية الأفريقية تحولات جذرية خلال العقود الأخيرة، حيث أصبحت الصين أحد أبرز الفاعلين الدوليين في القارة، ليس فقط من خلال الاستثمارات والمساعدات، بل أيضاً عبر أدوات القوة الناعمة مثل التعليم، الإعلام، والثقافة.

وتُعد منطقة غرب أفريقيا ساحة استراتيجية لهذا الحضور الصيني لما تملكه من موقع جغرافي، موارد طبيعية، وفرص اقتصادية، إضافة إلى التحديات الأمنية والتنموية التي تتيح مجالاً واسعاً للتأثير الخارجي، في هذا السياق يسعى البحث إلى تحليل كيفية توظيف الصين لأدواتها الناعمة لتعزيز نفوذها في المنطقة، والوقوف على أبعاد هذا التوجه في ظل التنافس الدولي..

المشكلة البحثية:

تتمثل مشكلة البحث في: كيف تستخدم الصين أدوات القوة الناعمة لتعزيز نفوذها في منطقة غرب أفريقيا؟ وما هي الأبعاد الاستراتيجية لهذا الحضور؟

التساؤلات:

1. ما هو الإطار المفاهيمي للقوة الناعمة في السياسة الدولية؟
2. ما هي الأهمية الاستراتيجية لمنطقة غرب أفريقيا؟
3. كيف تطورت أدوات القوة الناعمة في السياسة الصينية؟
4. ما أبرز الآليات التي تعتمدها الصين لبسط نفوذها الناعم في غرب أفريقيا؟
5. ما هب تداعيات التنافس الدولي في غرب أفريقيا؟

أهداف الدراسة:

1. تحليل مفهوم القوة الناعمة الصينية وأدواتها.
2. دراسة تطبيقات الحضور الصيني الناعم في غرب أفريقيا.
3. تقييم الانعكاسات الجيوسياسية لهذا التوجه.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا البحث من التوسع المتزايد للدور الصيني في أفريقيا، وخصوصاً من منظور تقليدي يركز على القوة الناعمة .

فرضية الدراسة:

الصين توظف أدوات القوة الناعمة بشكل منظم يتجاوز المصالح الاقتصادية المباشرة.

المنهج المستخدم:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُتيح وصف أدوات القوة الناعمة التي توظفها الصين في سياستها الخارجية تجاه غرب أفريقيا، وتحليل أهدافها ونتائجها، كما تستند الدراسة إلى مقاربة تحليل النظم لفهم العلاقات التفاعلية بين مدخلات السياسة الصينية ومخرجاتها في أفريقيا، بالإضافة إلى المقاربة المؤسسية التي تُبرز دور المؤسسات الصينية في تشكيل أدوات القوة الناعمة وتوجيهها لتحقيق مصالح استراتيجية في غرب أفريقيا.

الحدود المكانية والزمنية:

- **الحدود المكانية:** غرب أفريقيا (كمنطقة متكاملة) حيث تُعد غرب أفريقيا وحدة جيوسياسية واقتصادية متكاملة بفضل وجود تجمعات مثل "الإيكواس"، كما أنها تشكل نقطة ارتكاز للاستراتيجية الصينية في أفريقيا بسبب: (الثروات الطبيعية، الممرات البحرية، التنافس الجيوسياسي مع القوى التقليدية والصاعدة).
- **الحدود الزمنية:** (2013-2025)، هذه الفترة تغطي التحولات الكبرى في السياسة الصينية تجاه أفريقيا وهي:

- 2013 إطلاق مبادرة (الحزام والطريق) والتي شهدت توسعاً هائلاً في الاستثمارات الصينية في بنية غرب أفريقيا التحتية.
- 2015-2020 ذروة المشاريع، وانتقادات حول (ديون فخ الصين) مما دفع بكين لإعادة معايرة استراتيجيتها نحو مشاريع أصغر.
- 2021-2025 التحول نحو (القوة الناعمة) المكثفة، مثل:
  - منتدى التعاون الصيني الأفريقي

- التركيز على الطاقة المتجددة ولتكنولوجيا.
- تصاعد التنافس مع الولايات المتحدة بعد تبني واشنطن استراتيجية (بناء شبكات أكثر مرونة) في أفريقيا.

الدراسات السابق:

1. دراسة بعنوان: (الدور الصيني في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة: الأبعاد والتداعيات)، د. محياوي محمد د. هاملي محمد، 2022[18].

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي – تحليل لفهم تصاعد الدور الصيني في أفريقيا من خلال أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الناعمة مثل التجارة والمساعدات غير المشروطة، وتبرز الدراسة العلاقة بين المتغيرات الدولية وصعود النفوذ الصيني في القارة.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في المطلب الثاني؛ لشرح أدوات القوة الناعمة الصينية، وفي الجانب المنهجي كنموذج تطبيقي لربط الفاعلين الدوليين بالسياقات الإقليمية.

2. دراسة بعنوان: (توظيف القوة الناعمة في سياسة الصين الخارجية تجاه القرن الأفريقي) للباحث/ هشام قدري أحمد، 11 ديسمبر 2024.

تناولت الدراسة تموضع الصين في منطقة القرن الإفريقي من خلال استراتيجيتها الناعمة الهادفة إلى تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية وموازنة النفوذ الغربي، واعتمدت على أدوات ناعمة متنوعة أبرزها التعاون الاقتصادي والدبلوماسي والثقافي، وقد برزت هذه القوة الناعمة كوسيلة رئيسية لتحقيق الحضور الفاعل دون اللجوء للهيمنة المباشرة.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في:

- المطلب الثالث: كدراسة تطبيقية توضح كيف تُنفذ الصين سياساتها الناعمة ميدانياً، مما يدعم مقارنتك مع نماذج مشابهة في غرب إفريقيا.
- المطلب الرابع: لتوضيح شكل التنافس الجيوسياسي الدولي في أفريقيا باستخدام أدوات ناعمة، خصوصاً في إطار التدافع بين الصين والدول الغربية على مناطق استراتيجية مثل القرن الأفريقي، بما يعزز فهم المشهد الجيوسياسي لغرب أفريقيا أيضاً[18].

3. دراسة بعنوان: (المقاربة الصينية في غرب أفريقيا وسياسة التعاون المشترك ومبدأ "الرابح- رابح") للمؤلفة/زهور مشيرغي، 8 سبتمبر 2023.

تؤكد هذه الدراسة على تصاعد النفوذ الصيني في غرب أفريقيا نتيجة تبني الصين لسياسات غير تدخلية ودبلوماسية قائمة على المساعدات دون شروط سياسية، ما يجعلها شريكاً منفصلاً لدى العديد من الدول الأفريقية، هذا التمدد يثير قلق الدول الغربية التي تحاول تحجيم الدور الصيني عبر الحملات الإعلامية. وتوقعت الدراسة احتمال توسع الحضور الصيني ليشمل قواعد عسكرية مستقبلية في الساحل الغربي.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في:

- المطلب الثالث: لدعم فكرة تطبيقات القوة الناعمة الصينية في غرب أفريقيا، حيث تُبرز الدراسة كيف نجحت الصين في كسب ثقة الشعوب والحكومات عبر أدوات غير تقليدية.
- المطلب الرابع: لتوضيح طبيعة التنافس الجيوسياسي وتحول المنطقة إلى مسرح صراع بين الصين والغرب، مما يساعد في تحليل التداعيات الجيوسياسية وتوقع السيناريوهات المستقبلية[18].

النظريات والمقاربات الفكرية المتعلقة بمفهوم القوة الناعمة:

نظراً للطبيعة المركبة لمفهوم "القوة الناعمة" وتعدد أبعاده وتطبيقاته، فقد ارتكزت الدراسة على توظيف عدد من النظريات التفسيرية التي تساعد في تحليل وتفكيك أدوات القوة الناعمة الصينية وسلوكها الخارجي تجاه منطقة غرب أفريقيا. وتشكل نظرية جوزيف ناي المرجع التأسيسي لفهم القوة الناعمة بوصفها القدرة على الجذب والتأثير دون إكراه، كما تم الاستعانة بنظرية القوة الذكية لتفسير تداخل الأدوات الناعمة والصلبة في السياسات الصينية، إضافة إلى النظرية البنائية التي تسلط الضوء على أهمية الخطاب والهوية في بناء النفوذ والنظرية ما بعد الاستعمارية التي تُستخدم لنقد الأبعاد الخفية للهيمنة غير المباشرة. ويُسهم هذا التنوع النظري في تقديم قراءة شاملة لفهم الحضور الصيني في القارة الأفريقية من منظور القوة الناعمة متعددة المستويات.

مصطلحات الدراسة:

1. القوة الناعمة: هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين من خلال الجاذبية الثقافية والقيم السياسية والمصداقية دون استخدام الإكراه أو الحوافز المادية المباشرة.
2. القوة الصلبة: تعني استخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية المباشرة (كالتهديد أو العقوبات) لفرض الإرادة على الآخرين وتحقيق الأهداف السياسية.
3. القوة الذكية: هي المزج الاستراتيجي بين القوة الصلبة والناعمة، حيث تُستخدم أدوات الجذب والإقناع بالتوازي مع وسائل الضغط والإكراه لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.
4. الدبلوماسية الناعمة: أسلوب من أساليب العلاقات الدولية يُوظف أدوات غير قسرية، مثل الحوار الثقافي والمساعدات والتبادل الأكاديمي، كتعزيز صورة الدولة ونفوذها الخارجي.

تقسيم الدراسة:

تقسم هذه الدراسة إلى خمس مطالب رئيسية، وهي على النحو التالي:

- المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للقوة الناعمة.
- المطلب الثاني: أهمية إقليم غرب أفريقيا في السياسة الخارجية الصينية.
- المطلب الثالث: أبعاد النفوذ الصيني الناعم وأدواته في غرب أفريقيا.
- المطلب الرابع: التداعيات الجيوسياسية والتنافس الدولي في غرب أفريقي: التحديات التي تواجه القوة الناعمة الصينية.
- الخاتمة: التوصيات والنتائج

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي للقوة الناعمة

يُعرف معظم الباحثين مفهوم القوة الصلبة باعتبارها تعتمد على الإكراه والتهديد أو الإغراءات المالية، مثل القوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية أو المساعدات المشروطة، بما يُعرف بأسلوب (العصا والجزرة)، هذا النوع من القوة يهدف إلى دفع الدول أو الفاعلين الدوليين إلى تغيير سلوكهم قسراً، بما يتماشى مع مصالح الطرف الأقوى[18].

إلا أن هناك نمطاً آخر من التأثير يعتمد على الإقناع والجذب بدلاً من الإكراه، وهوما يُعرف بـ "القوة الناعمة"؛ وتتمثل هذه القوة في قدرة دولة ما على التأثير في تفضيلات وسلوك الآخرين من خلال نموذجها الثقافي أو قيمها السياسية أو مستوى رفاهها الاقتصادي، بحيث يتطلع الآخرون إلى تقليدها طوعاً، وبذلك تصبح القوة الناعمة وسيلة لصياغة جدول الأعمال الدولي واستمالة الدول بدلاً من إرغامها، ما يجعلها أداة فعالة ومؤثرة في السياسة الخارجية الحديثة[18].

تعود جذور القوة الناعمة إلى الفكر السياسي القديم الكلاسيكي، حيث نجد إشارات أولية في كتابات "كونفوشيوس وسقراط"، غير أن التأسيس الفعلي لهذا المفهوم في العصر الحديث ارتبط بإسهامات المفكر الإيطالي "أنطونيوغرامشي"، الذي تناول في مؤلفه "رسائل السجن" آليات الهيمنة الرأسمالية، موضحاً أنها لا تقوم فقط على القسر، بل تعتمد على أدوات ناعمة كالمؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية، التي تخلق انطباعاً إيجابياً لدى الجماهير عن النظام الرأسمالي بهدف السيطرة على عقولهم وضمان التزامهم بقيمه وتعاليمه، وقد طوّر هذا التصور لاحقاً المفكر الأمريكي "جوزيف ناي"، عميد مدرسة كينيدي للدراسات الحكومية بجامعة هارفارد، والذي عرّف القوة الناعمة في التسعينيات من القرن الماضي بأناه: "القدرة على تحقيق النتائج المرجوة من خلال الجاذبية لا من خلال أو الدفع المادي"[18].

رغم حداثة مصطلح "القوة الناعمة"؛ إلا أنه بات واسع الانتشار في تحليل السياسات الخارجية، نظراً لما يقدمه من إسهام فعّال في فهم طبيعة القوة وتطور أشكالها ضمن العلاقات الدولية، فقد ساهم المفهوم في تسليط الضوء على أبعاد ظلت مهمشة نسبياً في ممارسات النفوذ، خاصة مع تحولات النظام الدولي وتعدد فواعله وقضاياه وتغير أنماط التفاعل بين أطرافه، وقد أدى ذلك إلى تزايد الأهمية النسبية للقوة الناعمة مقارنة بالقوة الصلبة، بل وظهرت الحاجة إلى دمج الجوانب الناعمة في تطبيقات القوة الصلبة نفسها[18].

فالدولة، باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، لم تعد تعتمد فقط على الأدوات التقليدية كالقوة العسكرية والاقتصادية لتحقيق أهدافها، بل اتّجهت إلى توظيف القوة الناعمة، التي عرّفها "جوزيف ناي بأنها الأكثر قدرة على تعزيز الأمن والسلام الدولي، تعتمد هذه القوة على الإقناع والجاذبية عبر الثقافات والقيم والسياسات الخارجية، بدلاً من الإكراه أو العنف، مما يجعلها أداة ناجحة في حل النزاعات ومواجهة الطرف [18].

في العصر الحالي توظف هذه القوة الناعمة في إطار يسمى بدبلوماسية القوة الناعمة، حيث تلعب الدبلوماسية الناعمة دوراً محورياً في إدارة الرصيد الثقافي والمعنوي للدول، بما يعزز من جاذبيتها على الساحة الدولية ويسهم في بناء تحالفات استراتيجية مستدامة، فهي تسعى إلى تنظيم المصالح المشتركة بين الشعوب وتعزيز الحوار من خلال المؤتمرات والبروتوكولات الدولية، مما يساهم فيدعم الاستقرار وتعميق التعاون الدولي[18].

تُعد الدبلوماسية الناعمة أداة تنفيذية للقوة الناعمة، إذ تمثل الجسر الذي تُمارس من خلاله الدولة نفوذها الثقافي والقيمي خارج حدودها، فبينما تُعبر القوة الناعمة عن القدرة على التأثير والجذب دون إكراه، تأتي الدبلوماسية الناعمة كوسيلة عملية لتفعيل هذا التأثير عبر القنوات الثقافية، والإعلامية، والتعليمية، والتبادل الحضاري.

وفي سياق تطور مفاهيم القوة في العلاقات الدولية، لم يعد امتلاك الدولة لمصادر القوة – سواء كانت صلبة أو ناعمة- كافياً لتحقيق أهداف سياستها الخارجية أو التأثير الفعّال في البيئة الدولية، بل أصبحت الكفاءة في توظيف وتكامل أدوات القوة عاملاً حاسماً في النجاح الاستراتيجي. من هنا برز مفهوم القوة الذكية، باعتباره صيغة مركبة تجمع بين القوة الصلبة (العسكرية والاقتصادية)، والقوة الناعمة (الثقافية والدبلوماسية)، ضمن إطار متكامل يهدف إلى تعظيم التأثير بأقل تكلفة ممكنة[18]، وتعني القوة الذكية القدرة على صياغة استراتيجية شاملة تستند إلى موارد ملموسة وغير ملموسة، وتستخدم أدوات متنوعة للتأثير على الآخرين بطريقة مرنة وفعّالة، ويُعزي بروز هذا المفهوم بوضوح إلى التجربة الأمريكية في أعقاب حربي أفغانستان (2001) والعراق (2003)، حيث أدرك صناع القرار الأمريكيون أهمية التوازن بين استخدام القوة العسكرية وتفعيل أدوات التأثير الثقافي والدبلوماسي في إدارة الصراعات الدولية وبناء الشرعية[18].

تشير كثير من الدراسات إلى أن فعالية السياسة الخارجية اليوم تعتمد على مزيج متوازن من القوة الصلبة والناعمة، حيث إن الاعتماد على أحدهما فقط غالباً ما يكون غير كافٍ لتحقيق الأهداف، لذلك تُعد التعددية في توظيف أدوات القوة ضرورة استراتيجية لتعزيز التأثير الخارجي وتحقيق نتائج ملموسة في العلاقات الدولية.

وتعد المفاهيم سالفة الذكر ضرورة لفهم التحولات الراهنة في توازنات القوة على الساحة الدولية، خاصة في ظل صعود قوى غير تقليدية تسعى لتوسيع نفوذها عبر أدوات غير صدامية، ومن هنا؛ يكتسب مفهوم القوة الناعمة أهمية تحليلية لفهم كيف تبنى الدول نفوذها وتحقق مصالحها دون اللجوء إلى القوة الخشنة.

ظهر مصطلح القوة الناعمة في الخطاب السياسي والأكاديمي الصيني منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث نُشرت مئات المقالات التي تناولت المفهوم، خاصة في إطار تعزيز مكانة الصين الدولية، وقد أكد الرئيس الصيني الأسبق "هوجينتاو" في خطابه خلال المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي في أكتوبر 2007 على أهمية دعم الثقافة الوطنية بوصفها مكوناً رئيسياً من مكونات القوة الناعمة، لتحقيق ما وصفه بـ "القوة الوطنية الشاملة"[18].

وترى الصين أن ثقافتها التقليدية تمثل مصدراً غنياً للقوة الناعمة، نظراً لما تحمله من فلسفات روحية تقوم على التأمل، الانسجام، والسلام الداخلي، ما يجعلها جاذبة للشعوب الأخرى، كما يلاحظ أن الإدراك الصيني للقوة الناعمة لا يقتصر على العلاقات الخارجية، بل يمتد أيضاً إلى الداخل لتعزيز الولاء للنظام السياسي وتأييد سلطة الحزب الشيوعي[18].

وبخلاف الطرح الأمريكي للمفهوم كما صاغه "جوزيف ناي"، تتسم الرؤية الصينية للقوة الناعمة بطابع دفاعي، يهدف إلى حماية المصالح والصورة الذهنية بدلاً من الترويج الخارجي فحسب[18].

المطلب الثاني

أهمية إقليم غرب إفريقيا في السياسة الخارجية الصينية

تُعد دول غرب أفريقيا من الأقاليم الجغرافية البارزة في القارة الأفريقية، لما تتمتع به من موقع استراتيجي متميز، واتساع جغرافي كبير، إضافة إلى الكثافة السكانية المرتفعة في العديد من دوله، كما يُعزز من أهميته ما تزخر به من

موارد طبيعية وثروات معدنية، وعلى وجه الخصوص مصادر الطاقة، وقد جعلت هذه الخصائص الإقليم محل اهتمام وتنافس بين القوى الدولية والإقليمية، وكانت الصين من أبرز هذه القوى[18].

جاء اهتمام الصين بالإقليم في إطار سعيها إلى ترسيخ نفوذها وضمان مصالحها الاقتصادية والأمنية، والاستفادة من الثروات التي تمتلكها دول المنطقة، فبفضل ما تختزنه هذه الدول من موارد طبيعية، استراتيجية ومعادن نادرة، أصبحت هدفاً للسياسات الصينية الرامية إلى توسيع الشراكات الاقتصادية والتجارية، وقد حرصت بكين على تعزيز تعاونها مع دول الإقليم بشكل متسارع في سبيل تأمين احتياجاتها المتزايدة من المواد الخام اللازمة لدعم نموها الصناعي المستمر[18].

تكتسب منطقة غرب أفريقيا أهمية استراتيجية للصين؛ بسبب موقعها الجغرافي المتميز، حيث تمثل بوابة اتصال حيوية بين القارة الأفريقية والعالم الخارجي عبر المحيط الأطلسي، يقترب هذا الموقع نسبياً من الولايات المتحدة، المنافس الرئيسي للصين، مما يزيد من قيمته الجيوسياسية في إطار التنافس الدولي، كما تُعد المنطقة محوراً أساسياً للسياسات الأوروبية، نظراً لدورها كخط دفاع أول ضد التهديدات الأمنية التي تواجه أوروبا، مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة عبر المتوسط[18].

تركز الصين في سياستها الخارجية تجاه أفريقيا على بناء شراكات استراتيجية ثنائية مع أكثر من 44 دولة، ما يمنحها مرونة أكبر في التفاوض بعيداً عن التعقيدات متعددة الأطراف، ويُتيح هذا النهج لبكين إبرام اتفاقيات مربحة، غالباً ما تقوم على تبادل الموارد الطبيعية مقابل مشاريع في البنية التحتية[18].

وفي منطقة غرب أفريقيا، توجه الصين استثماراتها نحو قطاعات حيوية مثل التعدين والنقل والطاقة، إضافة إلى النفط والغاز، مما يمنحها نفوذاً متزايداً في سلاسل الإمداد العالمية، ففي غينيا؛ تسيطر الصين على أكثر من 65% من إنتاج البوكسيت، عبر شركات كبرى مثل "شاندونغ ويكو"، و"لاتشيانينا هونغكياو"، كما يُعد مشروع "سيماندو" من أكبر مشاريع التعدين في العالم، بقيمة استثمارية تبلغ 20 مليار دولار، وتشارك فيه خمس شركات صينية إلى جانب شركة "ريوتينتو"، حيث يجري تطوير المنجم وبناء حوالي 650 كلم من خطوط السكك الحديدية وميناء جديد على الساحل لتسهيل تصدير خام الحديد، خاصة نحو الصين التي تُعد المستورد الأكبر عالمياً[18].

ترتبط المصالح الصينية في أفريقيا، فيها غرب القارة، بجملة من الدوافع السياسية والاستراتيجية، من أبرزها السعي للحصول على دعم الدول الأفريقية فيث القضايا الخلافية داخل المحافل الدولية، كقضية تايوان، وهونغ كونغ، وبحر الصين الجنوبي، وتُعوّل بكين على الثقل التصويتي الكبير للقارة في الأمم المتحدة، إذ تمثل الدول الأفريقية نحو 28% من أعضاء الجمعية العامة، بينما تضم منطقة غرب أفريقيا وحدها 16% دولة، ما يمنحها وزناً معتبراً يمكن الصين استثماره لدعم مواقفها في النظام الدولي[18].

كما تسعى الصين إلى تعزيز مبدأ "الصين الواحدة" في أفريقيا من خلال إقناع الدول بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان، وهوما يُعد شرطاً ضمنياً للحصول على الدعم المالي والاستثماري من بكين، وبهذا النهج تستخدم الصين أدواتها الاقتصادية لتعزيز أهدافها السياسية وتوسيع نفوذها الجيوسياسي في القارة[18].

كما تحتضن منطقة غرب أفريقيا نحو 400 مليون نسمة، ما يجعلها سوقاً ضخمة وفرصة استثمارية واعدة للقوى الدولية، وتضم غرب أفريقيا 16 دولة، وهو ما يمنحها وزناً سياسياً وجيو-اقتصادياً مهماً داخل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ويجعلها فاعلاً أساسياً في التوازنات الإقليمية في الساحل الصحراء[18].

تركز الصين على تعزيز حضورها في غرب أفريقيا لحماية مصالحها ومواطنيها فيظل تصاعد المخاطر الأمنية، إذ يوجد بالمنطقة عدد كبير من الشركات الصينية ضمن أكثر من 10 آلاف شركة عاملة في أفريقيا، إلى جانب وجود قرابة مليون موطن صيني، وقد بلغت خسائر بكين في القارة نحو 20 مليار دولار خلال عام 2022 نتيجة هجمات وعمليات اختطاف، كما وقع في نيجيريا في فبراير 2023، وتسعى الصين أيضاً إلى تأمين الملاحة في خليج غينيا الذي يُعد من أبرز الممرات البحرية الاستراتيجية بالمنطقة[18].

وتعتمد الصين على واردات النفط والمعادن من غرب أفريقيا التي تُشكل جزءاً من نحو 83% من إجمالي وارداتها الأفريقية، وتشمل الدول الشريكة الرئيسية في الإقليم: نيجيريا (نفط)، غينيا (بوكسيت)، مالي (ليثيوم)، النيجر (نفط ويروانيوم)، وغانا (نفط)، كما كثفت بكين صادراتها العسكرية إلى دول المنطقة مثل نيجيريا وغانا في إطار توظيف العلاقات الدفاعية لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي[18].

وبناء على ما سبق، يتضح أن غرب أفريقيا تحتل موقعاً محورياً في أولويات السياسة الخارجية الصينية، نظراً لما تتيحه من فرص لتعزيز التأييد السياسي لبكين في المحافل الدولية، خاصة في ما يتعلق بمبدأ "الصين الواحدة" وعزل تايوان دبلوماسياً، كما تشكل المنطقة مصدراً مهماً للمواد الخام وسوقاً واسعة للنشاط التجاري والاستثماري الصيني، وبالإضافة إلى ذلك تفرض التحديات الأمنية المتصاعدة – كعمليات الاختطاف والابتزاز- على الصين تكثيف حضورها لحماية مصالحها وشركاتها ومواطنيها، بما يجعل من غرب أفريقيا ساحة استراتيجية تتقاطع فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية لمصالح بكين.

المطلب الثالث

أبعاد النفوذ الصيني الناعم وأدواته في غرب أفريقيا

يُمكن فهم النفوذ الصيني الناعم في غرب أفريقيا من خلال تحليل الأبعاد التي تُمارس فيها هذا النفوذ، إلى جانب الأدوات التي تعتمدها بكين لتعزيزه وتوسيعه.

فالصين لا تكتفي بالحضور الاقتصادي، بل تنخرط في مسارات ثقافية، تعليمية، إعلامية، وصحية، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية على المدى البعيد، وفي هذا الإطار يتضح أن الأبعاد المختلفة للنفوذ الصيني لا تعمل بمعزل عن أدوات محددة توظفها بكين بعناية، لبناء صورة إيجابية عنها وكسب القبول الشعبي والنخبوي في الإقليم.

أولاً: البعد الثقافي:

تستند السياسة الخارجية الصينية إلى رؤية ثقافية طويلة المدى تقوم على الصبر والتدرج، مع رفض المواجهة المباشرة والسعي لتعزيز مكانتها عبر الصعود السلمي والتأثير الثقافي، وتعمل الصين على بناء نظام دولي قائم على التعددية

والتعاون والاحترام المتبادل، مع رفض الهيمنة والتدخل، مع التركيز على توسيع التبادلات الثقافية وتعزيز علاقات حسن الجوار واحترام التنوع الحضاري باعتبارها أدوات رئيسية لتعزيز نفوذها وضمان الاستقرار الدولي[18].

تسعى الصين من خلال استراتيجيتها في أفريقيا إلى دعم التعددية الدولية عبر خطاب "التعاون بين دول الجنوب"، وهو ما وجد قبولاً واسعاً لدى الدول الأفريقية، وتتبنى بكين دور المدافع عن مصالح الدول النامية، مطالبة بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي الذي تعتبره غير عادل ويكرس استغلال الدول الفقيرة[18].

كما سعت الصين إلى التقارب الثقافي مع أفريقيا، من خلال احترام الهويات الوطنية والتعدد الثقافي للقارة، بعكس القوى الغربية التي تركز على التعامل مع دول أفريقية بعينها وفق مصالحها، وقد أنشأت الصين معاهد لتعليم اللغة الصينية، وزادت من حجم التبادل العلمي، مع التركيز على الدبلوماسية الثقافية وتعزيز الفهم المتبادل[18].

وتعتمد الصين على أدوات ثقافية متنوعة لتعزيز نفوذها في أفريقيا، خاصة في دول غرب القارة مثل نيجيريا، السنغال، وكوت ديفوار، وقد توسعت بكين في افتتاح معاهد كونفوشيوس المنتشرة في أكثر من 20 دولة أفريقية، من بينها دول غرب أفريقيا، لتعليم اللغة والثقافة الصينية، إلى جانب منح آلاف الفرص الدراسية للطلاب الأفارقة، حيث زادت المنح المخصصة من ألفي منحة إلى أربعة آلاف سنوياً، كما أسهمت الصين في دعم التعليم العالي في المنطقة من خلال اتفاقيات مع جامعات مثل الجامعة الصينية المصرية بالقاهرة، في إطار قناعة بكين بأن الترويج الثقافي يمهد الطريق لتعميق التعاون الاقتصادي[18].

كما أطلقت الصين ورش تدريبية وبرامج تبادل ثقافي لدعم الاندماج الحضاري، كما أنشأت محطات إذاعية في أفريقيا تُبّث بلغات محلية وعالمية، ووقع 156 اتفاقية تعاون ثقافي مع الدول الأفريقية، فضلاً عن تنظيم زيارات ثقافية متبادلة شارك فيها عشرات الوفود من دول غرب أفريقيا إلى الصين، وذلك بالتوازي مع شراكات علمية تشمل مشاريع بحثية وبرامج الاستقطاب للباحثين الأفارقة، في إطار سياسة الصين لاستخدام الثقافة كقوة ناعمة لتعزيز حضورها بالقارة[18].

ثانياً: البُعد الاقتصادي:

تسعى الصين إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي في منطقة غرب أفريقيا كجزء رئيسي من سياسة القوة الناعمة التي تنتهجها تجاه القارة الأفريقية، مستفيدة من حاجة دول الإقليم إلى شراكات تنموية في مجالات البنية التحتية، الطاقة، الاتصالات، والتعدين، وقد أسهمت الشركات الصينية في تنفيذ مشاريع حيوية في دول غرب أفريقيا، خاصة في النفط والغاز، لتعزيز إمدادات الطاقة لبكين، في ظل تقديرات تفيد بتزايد اعتمادها على النفط الأفريقي خلال السنوات القادمة، كما تستغل الصين الكثافة السكانية لدول غرب أفريقيا كسوق ضخم لتصريف السلع الصينية، ما يُعزز مصالحها الاقتصادية طويلة الأمد في المنطقة[18].

تُعد المعونات والمساعدات المالية والعينية والإنسانية والفنية من أبرز الأدوات الاقتصادية التي اعتمدت عليها الصين في سياستها تجاه دول غرب أفريقيا، حيث قدمت الصين مساعدات بمليارات الدولارات لدول الإقليم، شملت قروضاً مُيسرة وأخرى معفاة من الفوائد أو بشروط تفضيلية، إضافة إلى مساعدات إنسانية في القطاع الصحي، إلى جانب المساعدات الفنية عبر تدريب وتأهيل الكوادر في مجالات البناء، الطاقة، النقل، والصناعات الأساسية، كما ساهمت الصين في مشاريع واسعة للبنية التحتية شملت بناء الطرق والمدارس والمستشفيات في دول مثل نيجيريا، السنغال،

وساحل العاج، ويتميز النهج الصيني في المنطقة بعدم فرض شروط سياسية مرتبطة بالشؤون الداخلية، باستثناء الالتزام بمبدأ "الصين الواحدة"، إضافة إلى بعض المعايير الفنية والاقتصادية التي تُراعي حجم القروض وطبيعة المشاريع[18].

إلى جانب ذلك، اعتمدت الصين أدوات اقتصادية إضافية لتعزيز نفوذها في غرب أفريقيا، أبرزها الاستثمارات المباشرة في القطاعات الاستراتيجية مثل النفط والغاز والمعادن، وتوقيع اتفاقيات طويلة الأمد لاستغلال الموارد الطبيعية، كما استخدمت الصين التجارة الثنائية غير المتوازنة، حيث أغرقت الأسواق الأفريقية بالبضائع الصينية منخفضة التكلفة، مما عزز الاعتمادية الاقتصادية على المنتجات الصينية.

لقد لعبت المؤسسات المالية الصينية، وعلى رأسها "بنك التنمية الصيني" (CDB)، وبنك التصدير والاستيراد الصيني (Exim Bank) دوراً محورياً في توسيع النفوذ الاقتصادي الصيني في أفريقيا، حيث وفرت هذه المؤسسات قروضاً ميسرة وتمويلات ضخمة لمشاريع البنية التحتية والنقل والطاقة، ما جعلها من أبرز أدوات القوة الناعمة الاقتصادية التي تعتمد عليها الصين لتعزيز حضورها في غرب أفريقيا، خاصة في ظل الحاجات التنموية الكبيرة لدول المنطقة[18].

كما تشكل مبادرة "الحزام والطريق" (BRI) إطاراً مؤسسياً استراتيجياً لدعم العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول غرب أفريقيا، من خلال استثمارات في الموانئ والطاقة والبنية التحتية[18].

ورغم التطور الكبير في التعاون بين الصين والدول الأفريقية في مختلف القطاعات، لاتزال بكين تواجه انتقادات واسعة، تتركز في تحميل الدول الأفريقية أعباء ديون ثقيلة بسبب تنفيذ مشاريع بنية تحتية ضخمة ومرتفعة التكاليف، قد تبقى في بعض الأحيان غير مكتملة، وذلك على حساب تحفيز فرص العمل المحلية وتنمية المشاريع الإنتاجية، كما تُوجه للصين انتقادات بشأن اختلال الميزان التجاري لصالحها، إلى جانب سياسات إغراق الأسواق الأفريقية بالسلع، واستنزاف الموارد الطبيعية للقارة، فضلاً عن تجاهل الاعتبارات البيئية في العديد من هذه المشاريع[18].

ثالثاً: البعد السياسي:

اعتمدت الصين في تعاملها مع دول غرب أفريقيا سياسة براغماتية تقوم على توظيف أدوات القوة الناعمة السياسية لتعزيز نفوذها، بعيداً عن التدخل المباشر أو فرض الأجندات، وقد أسهم دعم الصين لحركات التحرر الوطني منذ خمسينيات القرن الماضي في بناء رصيد سياسي إيجابي مكنها من ترسيخ حضورها في القارة، واستمرت بكين في التأكد على احترام خيارات دول المنطقة السياسية والتنموية، مع الدعوة إلى معالجة النزاعات الداخلية بالوسائل السلمية والحوار، وهو ما جسّدته تصريحات القيادة الصينية في أكثر من مناسبة[18].

في هذا السياق، كثّفت الصين من حضورها السياسي والدبلوماسي في دول غرب أفريقيا، خاصة عبر الزيارات الرسمية وتوقيع اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية، مثلما حدث خلال زيارة الرئيس "هوجينتاو" لعدد من دول المنطقة عام 2006، كما حرصت بكين على استثمار تراجع النفوذ الأمريكي والغربي لتعزيز مكانتها كشريك دولي بديل لا يتدخل في الشؤون الداخلية، وبرز ذلك بوضوح من خلال مبادرة "الحزام والطريق"، التي تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية، في المقابل لم تغب تداعيات هذا الحضور عن الداخل الأفريقي، حيث لجأت بعض قوى المعارضة إلى توظيف ملف العلاقات مع الصين ضمن الصراعات السياسية المحلية بما يعكس التأثير المتزايد للحضور الصيني في إقليم غرب أفريقيا[18].

تسعى الصين من خلال انخراطها المتزايد في المشهد السياسي الأفريقي إلى تحقيق ثلاث غايات مترابطة، فهي تعمل على تأمين مصالحها الاقتصادية الحيوية وفي مقدمتها الوصول إلى الموارد الاستراتيجية مثل المعادن النادرة والطاقة، ومن جهة أخرى تقدم نفسها كشريك رئيسي في جهود التنمية بالقارة الأفريقية، وهو ما يُعزز مكانتها كفاعل مؤثر في قضايا القارة، أما البعد الثالث، فيرتبط بالسعي لموازنة النفوذ الغربي المتجذر في أفريقيا، حيث تطرح الصين نموذجاً بديلاً للشراكة يقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة، إلى جانب تحقيق المنفعة المتبادلة[18].

ويظهر هذا التحول في سياسة الصين تجاه أفريقيا أن أهداف بكين لم تعد محصورة في الاقتصاد فقط، بل أصبحت جزءاً من استراتيجية سياسية أشمل تهدف إلى تعزيز نفوذها الدولي من بوابة أفريقيا، فالتكامل بين الشراكات الاقتصادية والتوجهات السياسية يرسخ رؤية الصين للقارة الأفريقية كشريك أساسي في إعادة صياغة موازين القوى العالمية، ويعكس إدراك بكين للدور المحوري لأفريقيا في دعم طموحاتها كقوة صاعدة على الساحة الدولية[18].

تركز السياسة الخارجية الصينية تجاه غرب أفريقيا على تعزيز الشراكات السياسية كأداة استراتيجية لتحقيق النفوذ طويل المدى في القارة، وتسعى بكين لتقديم نموذج شراكة قائم على عدم التدخل والمنفعة المتبادلة بهدف موازنة النفوذ الغربي وتعزيز حضورها في المؤسسات الدولية عبر بوابة أفريقيا.

المطلب الرابع

التداعيات الجيوسياسية والتنافس الدولي غرب أفريقيا:

الصين كقوة صاعدة ومحددات مستقبل العلاقات الصينية الأفريقية

تُعد القارة الأفريقية مجالاً رئيسياً للتنافس الدولي، لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة، بالنظر إلى ما تزخر به من موارد طبيعية استراتيجية، وعلى رأسها النفط الذي أصبح يُمثل المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي.

وتسعى الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الصين، روسيا، إلى تأمين احتياجاتها الطاقوية عبر أفريقيا، التي باتت تحظى بأهمية جيوسياسية واستراتيجية واقتصادية متزايدة.

وبرز هذا التنافس بوضوح بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، خاصة في ملف الطاقة، حيث تتسابق القوى الكبرى لاستغلال النفط والغاز في مناطق مثل السودان، الجزائر، نيجيريا، وأنغولا، لما لهذه الدول من احتياطيات نفطية ضخمة تشكل أهمية كبرى في سوق الطاقة العالمي، مع تركيز خاص على نيجيريا وأنغولا باعتبارهما من أبرز دول غرب أفريقيا المنتجة للنفط[18].

شهدت مالي في أغسطس 2020 انقلاباً عسكريا هو الرابع في تاريخها ففتح الباب أمام تدخلات خارجية متزايدة وسعي قوى دولية لبسط نفوذها في المنطقة، وتُعد مالي من أكثر الدول الأفريقية معاناة من الفقر، انتشار الجماعات المسلحة، وحركات التمرد، كما أنها ترتبط بسبع دول جوار بينها الجزائر، موريتانيا، النيجر، السنغال، بوركينافاسو، ساحل العاج، وغينيا، ما يزيد حساسية الأوضاع فيها، إضافة إلى ذلك، تُعد مالي عضواً في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودول الساحل، وهو ما يجعل استقرارها ضرورياً لأمن المنطقة، خاصة في ظل التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجه القارة الأفريقية عموماً[18].

لقد شهدت مالي قبل الانقلاب منافسة قوية بين القوى الدولية، خاصة فرنسا والولايات المتحدة، في إطار مكافحة الإرهاب والسيطرة على الموارد، بينما بعد الانقلاب تصاعد النفوذ الروسي عبر مجموعة فاغنر، وتراجع الحضور الفرنسي، ما زاد من حدة التنافس الدولي وأعاد تشكيل التحالفات الإقليمية في غرب أفريقيا.

ورغم الأزمات التي تواجهها فرنسا في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، خاصة في مالي والنيجر وبوركينافاسو وغينيا الغابون والكونغو برازفيل، أكدت وزيرة الخارجية الفرنسية "كاترين كولونا"، خلال مداخلتها أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في نهاية عام 2023، أن العلاقات بين فرنسا وأفريقيا تشهد تطوراً وتوسعاً ملحوظين، وأوضحت أن النفوذ الفرنسي بدأ يمتد إلى دول لم تكن تُعد سابقاً ضمن الدائرة التقليدية للاهتمام الفرنسي، ومن أبرزها نيجيريا، التي ت ضاعفت فيها الاستثمارات الفرنسية خلال العقد الأخير، كما أشارت إلى أن فرنسا لا تزال تحتفظ بمكانتها كوجهة أولى للطلاب الأفارقة، حيث بلغ عددهم حوالي 95 ألف طالب، اختاروا الجامعات الفرنسية لإكمال دراستهم، واعتبرت "كولونا" أن افتتاح أقسام جديدة في الخارجية الفرنسية تعتمد على لغات محلية منتشرة في غرب أفريقيا، مثل الفولانية والهوسا، يعكس توجهاً فرنسياً متزايداً نحو تعزيز الارتباط والتأثير داخل المنطقة الجنوبية[18].

رغم تراجع النفوذ البريطاني في أفريقيا بعد توجهها نحو آسيا، عاد الاهتمام بالقارة الأفريقية مجدداً، خاصة مع تصاعد النفوذ الصيني والروسي والتركي، وفي هذا السياق، كثفت لندن تحركاتها في غرب أفريقيا، أبرزها الحوار الأمني والدفاعي مع نيجيريا في 2022، إضافة إلى سعيها لاستعادة دورها التاريخي وتعزيز حضورها في المنطقة[18].

تتباين سياسات القوى الكبرى تجاه أفريقيا، فبينما تركز الولايات المتحدة على الشراكات السياسية والتنمية كوسيلة لمواجهة تصاعد نفوذ الصين وروسيا، تعتمد بكين خطاب الشراكة المتكافئة والتعاون الاقتصادي، ما يجذب العديد من قادة أفريقيا، خاصة في دول غرب أفريقيا الغنية بالثروات الطبيعية، أما روسيا؛ فرغم ضعف حضورها الاقتصادي، تسعى لتعزيز نفوذها الاستراتيجي، خاصة في الدول المضطربة، وتطرح نفسها كشريك أمني بديل عن القوى التقليدية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[18].

وفي ظل هذا التنافس المتصاعد، تشهد المنطقة تحركات مكثفة، مثل مشروع "ممر لوبيتو" الأمريكي، يقابله مبادرات روسية لدعم أفريقيا أمنياً وتنموياً، بينما تسعى الصين لتوسيع استثماراتها في البنية التحتية والطاقة، وتبقى أمام دول غرب أفريقيا فرصة استغلال هذا التنافس لخدمة أولوياتها التنموية عبر تطبيق اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية (AFCFTA) وتعزيز التكامل الاقتصادي، بدلاً من التحول إلى ساحة صراع أو أداة في حسابات القوى الكبرى[18].

رغم المساعي الروسية لتعزيز نفوذها في أفريقيا، إلا أن قدرتها على منافسة القوى الكبرى لاتزال محدودة، خاصة في ظل تفوق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من حيث حجم المساعدات والاستثمارات المقدمة للقارة[18].

كما أن مستقبل الوجود الروسي في أفريقيا، لاسيما في غرب القارة، يبقى مرتبطاً إلى حد كبير بالوجود الصيني، حيث تسعى واشنطن بشكل متزايد لإضعاف نفوذ بكين في أفريقيا، وهو ما قد ينعكس سلباً على فرص روسيا في ترسيخ مكانتها هناك[18].

يتضح أن التنافس الدولي على غرب أفريقيا أصبح أكثرتعقيداً في ظل تعدد الفاعلين الدوليين، حيث تسعى كل من الصين، والولايات المتحدة، روسيا، ودول الاتحاد الأوروبي لتعزيز حضورها الاستراتيجي في هذه المنطقة الحيوية، غير أن ما يُميز الدور الصيني هو توظيف أدوات القوة الناعمة بشكل متزايد كمدخل لترسيخ النفوذ، عبر الاستثمار

في البنية التحتية، التعليم، والمبادرات التنموية، وهو ما أكسب الصين حضوراً متنامياً في غرب أفريقيا، ومع ذلك؛ فإن مستقبل العلاقات الصينية الأفريقية سيظل رهيناً بقدرة الصين على تحقيق التوازن بين مصالحها الاستراتيجية، وتطلعات دول القارة نحو التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار تصاعد حدة المنافسة الدولية، ما يجعل غرب أفريقيا نقطة ارتكاز رئيسية في إعادة تشكيل خارطة النفوذ العالمي خلال السنوات القادمة.

الخاتمة

تُعد القوة الناعمة محوراً أساسياً في استراتيجية الصين لتعزيز نفوذها في غرب إفريقيا، حيث تتجاوز بكين الاعتماد التقليدي على القوة الاقتصادية لتوظيف أدوات ثقافية وسياسية ودبلوماسية تسعى من خلالها إلى بناء صورة شريك تنموي يحترم سيادة الدول ويعتمد على مبدأ المنفعة المتبادلة. وقد أظهرت الدراسة أن استخدام الصين للقوة الناعمة في غرب إفريقيا لا يقتصر على تعزيز التعاون الاقتصادي، بل يشمل أبعاداً سياسية تهدف إلى إعادة تشكيل توازنات النفوذ في المنطقة ضمن إطار تنافسي دولي متصاعد.

مع ذلك، تواجه الصين تحديات متعددة تتمثل في الطبيعة السياسية والاجتماعية المعقدة لمنطقة غرب إفريقيا، بالإضافة إلى تصاعد التنافس الدولي، لا سيما من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، الذين يسعون إلى استعادة مواقعهم الاستراتيجية في القارة من خلال مبادرات مضادة للقوة الصينية. ويُعدّ هذا التنافس اختباراً حقيقياً لفاعلية القوة الناعمة الصينية، والتي تعتمد بشكل كبير على قدرتها على التكيف مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية.

في ضوء ذلك، يرتبط مستقبل القوة الناعمة الصينية في غرب إفريقيا بمدى نجاح بكين في تطوير سياسات متوازنة تجمع بين مصالحها الاستراتيجية واحتياجات المجتمعات المحلية، مع تعزيز الشفافية وبناء الثقة، لضمان استدامة علاقاتها وتعزيز حضورها السياسي والاقتصادي في المنطقة. هذا التوازن الدقيق سيمثل عاملاً حاسماً في تحديد موقع الصين كشريك مستدام في غرب إفريقيا، وقدرتها على مواجهة التحديات والصراعات التي قد تنشأ من تصاعد التنافس الدولي.

النتائج:

1. **تكامل أدوات القوة الناعمة**: تبين أن الصين تستخدم مجموعة متكاملة من الأدوات الثقافية والتعليمية والإعلامية والتنموية لتعزيز نفوذها في غرب إفريقيا، مما يساهم في بناء صورة إيجابية وشرعية سياسية على المستويين المحلي والدولي.
2. **التحول من الاقتصاد إلى السياسة**: القوة الناعمة الصينية ليست مجرد آلية لدعم المصالح الاقتصادية، بل أداة استراتيجية تخدم أهدافًا سياسية أوسع تشمل إعادة ترتيب موازين القوى في غرب إفريقيا وتعزيز النفوذ الدبلوماسي في مؤسسات القارة.
3. **أهمية البيئة السياسية المحلية**: نجاح السياسة الناعمة الصينية مرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى فهم بكين لتحديات وخصوصيات البيئة السياسية والاجتماعية في غرب إفريقيا، وقدرتها على التفاعل الإيجابي مع تلك الظروف.
4. **التنافس الدولي كعامل حاسم**: مع تصاعد التنافس الدولي في غرب إفريقيا، لا سيما مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أصبحت أدوات القوة الناعمة الصينية جزءًا من معركة استراتيجية أوسع على النفوذ الإقليمي والدولي.

الهوامش والمراجع .

1. د. محياوي محمد وآخرون، الدور الصيني في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة: الأبعاد والتداعيات، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد7، جامعة تلمسان، الجزائر، 16 أبريل 2022.
2. هشام قدري أحمد، "توظيف القوة الناعمة في سياسة الصين الخارجية تجاه القرن الأفريقي"، مجلة قرارات أفريقية، 11/ ديسمبر/2024.
3. https://qiraatafricon.com
4. زهور مشيرغي، "المقاربة الصينية في غرب أفريقيا وسياسة التعاون المشتركة ومبدأ (الرابع- رابح)"، إعداد قسم البحوث والدراسات الأفريقية، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والأمنية والعسكرية، 8 سبتمبر 2023.
5. https//ciessm.org
6. جوزيف س. ناي، ترجمة: محمد توفيق البجيومي، القوة الناعمة وسيلة النجاح السياسية الدولية، الناشر العبيكان، المملكة العربية السعودية، ط أولى، 2007، ص12.
7. المرجع السابق.
8. كاية ريمة، "القوة الناعمة الصينية في أفريقيا: الأدوات والوسائل"، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد2، المجلد16، 30 يونيو 2021، دون النشر، الجزائر.
9. الشيخ حيدر مطشر الشمري، "الأسرة بناء قيمي لمواجهة تحديات الحرب الناعمة"، مركز تاج الحضارة للدراسات الاستراتيجية، 16 يوليو 2023.
10. https://tajalhadara.com
11. أزهار هادي مجيد، "دبلوماسية القوة" ، مجلة حمواربي للدراسات، العدد 52- السنة الثالثة عشر، 2024، ص11.
12. المرجع السابق، ص 12.
13. علي جاسم محمد التميمي، "أثر التحول من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة في العلاقات الدولية"، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية،
14. Rout educational & social science, journal, volume(2), January 2019.
15. المرجع السابق.
16. هشام قدري أحمد، مرجع سبق ذكره.
17. هشام قدري أحمد، مرجع سبق ذكره.
18. المرجع السابق.
19. هالة سعد مجبل، "التوجه الصيني تجاه دول إقليم غرب أفريقيا: دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، العدد التاسع، المجلد الثالث، 2023/9/1، ص269.
20. نفس المرجع.
21. أحمد عسكر، "لماذا تهتم الصين بمنطقة غرب أفريقيا"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 22 يونيو 2025.

i. https://acpss.ahram.org.

22. عبد القادر محمد علي، "ثروات غرب أفريقيا في بؤرة صراع عالمي على مستقبل التكنولوجيا" الجزيرة نت، 2025/6/10.
23. https://www.aljazeera.net
24. المرجع السابق.
25. زهور مشيرغي، مرجع سبق ذكره.
26. المرجع السابق.
27. حسن سلامة، "الجغرافيا السياسية لغرب أفريقيا الفرص والتحديات"، المعهد العربي للدراسات الاستراتيجية 2022، ص27.
28. تامر محمد سامي، "التمدد العسكري الصيني في أفريقيا: دراسة في الأهداف والمآلات"، مركز فاروس للاستشارات الاستراتيجية، 13 يونيو 2023.
29. https://pharostudies.com.
30. تامر محمد سامي، المرجع السابق.
31. عبد الرحمن محمد داود، "دور العامل الثقافي في السياسة الخارجية الصينية"، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد7، العدد2، حزيران 2024، ص ص 188-189.
32. شريفة فاضل محمد بلاط، "الهوية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الصينية الأفريقية"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد العاشر، أبريل 2021، ص ص 189-190.
33. المرجع السابق.
34. كاية ريمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.
35. المرجع السابق، ص28.
36. زهور مشيرغي، مرجع سبق ذكره.
37. تيكوا ج. فيتر، "السياسة الصينية تجاه أفريقيا: دراسة حالة جنوب السودان"، قراءات أفريقية، 29 يونيو 2021.
38. https://qiraatafrican.com
39. Lina Benabdllah, (2021), China's Economic Diplomacy and Soft Power Strategy: The Belt and Road Initiative (2013-2023). Foreign Affairs, December Issue, P.48.
40. Administration Publica, (2024), China's BRI Economic Strategy in Affrica, Vol. 32, No. 3, PP. 11-100
41. زهيري حمداني، "ابعد من الاقتصاد.. الصين التي تملأ الفراغ الغربي في أفريقيا"، الجزيرة نت، 2024/9/11.
42. https://www.aljazeera.net
43. علي حسين الزبيدي، "الدور الصيني في الأنظمة السياسية لدول أفريقيا غرب الصحراء"، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023، ص ص 5-7.
44. المرجع السابق.
45. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، "من المال إلى القوة الناعمة: الاتجاهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه أفريقيا"، موقع Futrueuae.ocm ، متاح على الرباط: https://futureuae.com

46. نفس المرجع.
47. د. سيف نصرت توفيق، "التوجهات الدولية تجاه القارة الأفريقية"، المركز الديمقراطي العربي، ط1، ص18
48. نور طارق جمال الدين، "التنافس الدولي داخل الساحل الأفريقي، المركز الديمقراطي العربي، 22 مايو 2023.
49. https://democraticac.de
50. محمد جميل منصور، "التنافس الدولي في أفريقيا: الفرص والتحديات"، الجزيرة نت، 6 مايو 2015
51. https://studies.aljazeera.net.
52. محمد جميل منصور، مرجع سبق ذكره.
53. جيهان عبد السلام عباس، "ثلاثية التنافس الاقتصادي العالمي في أفريقيا"، قراءات أفريقية، 16 يناير بتاريخ 2025.
54. https://qiraatafrican.com
55. جيهان عبد السلام عباس، مرجع سبق ذكره.
56. تاج السر عبدالله محمد عمر، "التنافس الدولي في أفريقيا: طبيعة وأبعاد النفوذ الروسي"، مركز الجزيرة، 9 نوفمبر 2021
57. https://studies.aljazeera
58. المرجع السابق.